

منظمة العفو تحت السلطات المصرية على إسقاط حكم بالإعدام صدر بالعلاقة مع أعمال القتل الطائفي

أدانت منظمة العفو الدولية حكم الإعدام الصادر على رجل وجد مذنباً بأعمال قتل طائفية في مصر، ودعت السلطات إلى التوقف عن الالتفاف على نظام القضاء الجنائي باستخدام محاكم الطوارئ.

إذ حُكم على محمد أحمد حسين أمس بالإعدام من قبل محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) لقتله ستة أقباط مسيحيين ورجل شرطة مسلم جراء إطلاقه النار عليهم من سيارة مسرعة أثناء مغادرة المصلين كنيسة في مدينة نجع حمادي في 6 يناير/كانون الثاني 2010.

وقالت منظمة العفو: "إننا ندعو السلطات المصرية إلى تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد محمد أحمد حسين".

"فأكثر ما يبعث على القلق هو نظر هذه القضية من قبل محكمة لا تسمح بالاستئناف وتحرم المتهم من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وهذه الممارسة احتزال لنظام القضاء الجنائي ويجب أن تتوقف.

"إننا ندين القتل المأساوي لستة مصلين ورجل شرطة، ولكننا نخشى أن مثل هذه العقوبة القاسية قد لا تكون حاصيلة الاستناد إلى الأدلة المتوافرة وإنما لإظهار تصميم السلطات على مكافحة العنف الطائفي، ولا سيما في أعقاب تفجير كنيسة الإسكندرية."

ولا تخضع الأحكام الصادرة عن محاكم الطوارئ، التي يتم اللجوء إليها غالباً لنظر القضايا ذات الحساسية السياسية، للاستئناف. فعقب إقرار مفتي الديار المصرية، وهو أعلى سلطة دينية في مصر، الحكم، تعلن المحكمة أن الحكم قد أصبح قطعياً ويغدو من صلاحية رئيس الجمهورية التصديق على الحكم أو تخفيفه.

وقد أبلغ محامي محمد أحمد حسين منظمة العفو الدولية أنه لا يعتقد، ورغم الالتزام في المحاكمة بالأصول الإجرائية، أن الأدلة التي تم الاستناد إليه في إثبات ذنب موكله قطعية. وقد أنكر محمد حسين أنه مسؤول عن أعمال القتل.

وجاء الحكم على محمد حسين عقب أسبوعين من تفجير طال كنيسة قبطية في الإسكندرية في 1 يناير/كانون الثاني وقتل فيه 33 شخصاً. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن السلطات المصرية راغبة في تهدئة التوترات الطائفية عن طريق اتباع نهج صارم حيال العنف الطائفي.

ومضت منظمة العفو الدولية إلى القول: "من غير الجائز توظيف عقوبة الإعدام للتصدي للعنف الطائفي، فهي بالتأكيد لن تحول دون وقوع حوادث عنف في المستقبل. وينبغي على السلطات المصرية أن تبدأ بإلغاء جميع التدابير القانونية التقييدية وجميع القيود الأخرى المفروضة على الأقباط وعلى غيرهم من الأقليات الدينية".

ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن الحكمين الصادرين بحق شريكى محمد أحمد حسين المزعومين، قرشي أبو الحجاج محمد وهنداوي السيد محمد، في 20 فبراير/شباط.

ومنظمة العفو الدولية تحض السلطات المصرية على تخفيف جميع أحكام الإعدام، وعلى أن تتقيد على نحو صارم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

لمزيد من المعلومات المرجعية، يرجى العودة إلى تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 12 يناير 2010 تحت عنوان:

السلطات المصرية تتقاعس عن توفير الحماية للأقليات الدينية (رقم الوثيقة: MDE 12/001/2010) من الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/001/2010/en/702db4a9-5123-4d26-bccb-b46bcd1b190b/mde120012010en.html>